

في الإمارات يَمَرُّ الإنذار بالكاتب العدل. وفي السعودية الإغذار أو الإخطار، لا «إنذار عديلي». تعريف «المحرر» في المرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2022 بشأن تنظيم مهنة الكاتب العدل يشمل كل مستند أو عقد أو إخطار أو إنذار يحضره أو يوثقه الكاتب العدل أو يُبلَّغ لذوي الشأن. [1] وفي المسائل التجارية ينص مرسوم بقانون اتحادي رقم (50) لسنة 2022 على التبليغ عبر الكاتب العدل أو البريد المسجل أو الوسائل الإلكترونية، ولا تورّد هذه الصفحة رقم المادة. [2] وفي المملكة يكون الإغذار بأي وسيلة متفق عليها أو مقررة نظاماً للتبليغ، بما في ذلك رفع الدعوى. [3] وقانون المعاملات المدنية النافذ في الإمارات هو المرسوم بقانون اتحادي رقم (25) لسنة 2025، ويُعمل به من 1 يونيو 2026، ويُلغى القانون الاتحادي رقم (5) لسنة 1985 بالمادة (2) من مرسوم الإصدار. ولا تورّد هذه الصفحة مادة إغذار من القانون الجديد. [4]

➔ مهنة الكاتب العدل: <https://uaelegislation.gov.ae/en/legislations/1563>

➔ نظام المعاملات المدنية: <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/655fdb42-8c96-422b-b8c4-b04f0095c94c/1>

➔ الكاتب العدل الإلكتروني: <https://www.moj.gov.ae/en/services/esystems/e-notary.aspx>

إنذار عديلي

مسودة إنذار للمطالبة بمبلغ، أو للإخلاء أو عدم التجديد، أو للإغذار قبل الفسخ، أو للإخطار بإنهاء عقد، في دول الخليج. في السعودية لا يُسمّى الإجراء إنذاراً عديلياً، والمصطلح النظامي إغذار أو إخطار. استبدلوا كل [عبارة بين معقوفين] واحذفوا الخيار الذي لا ينطبق. هذه نقطة انطلاق، وتُراجع من محامٍ مرخّص في الدولة المعنية قبل الاستعمال.

البند (1): بيانات المنذر والمنذر إليه

أنا [الاسم]، هوية/سجل تجاري [●]، وعنواني [الوطني أو المختار] («المنذر»)، أنذر [الاسم]، هوية/سجل تجاري [●]، وعنوانه [الوطني أو المختار] («المنذر إليه»).

البند (2): الصفة وسند الحق

أتقدم بهذه الصفة: [أصالة / وكالة رقم ● / مدير ●]. وسند الحق: [عقد مؤرخ ● / فاتورة رقم ● / سند لأمر / حكم].

البند (3): الوقائع

- (1) في [التاريخ]: [الواقعة].
- (2) في [التاريخ]: [ما طُوب به وما نُقِّد منه].
- (3) المتبقي حتى تاريخ هذا الإنذار: [●].

البند (4): موضوع الإنذار

- (أ) مطالبة مالية: أطالب بمبلغ [المبلغ والعملة] عن [سببه]. احذفوا هذا الخيار إن لم يكن الطلب مبلغاً.
- (ب) إخلاء أو عدم تجديد: أطالب بإخلاء [العين] / بعدم تجديد عقد الإيجار الذي ينتهي في [التاريخ]. احذفوا هذا الخيار إن لم يكن المحل إيجاراً.

- (ج) إعدار قبل الفسخ: أُعذر المنذر إليه بتنفيذ [الالتزام] قبل فسخ [العقد]. احذفوا هذا الخيار إن لم تقصدوا الفسخ.
- (د) إخطار بالإنهاء: أخطر بإنهاء [العقد] اعتباراً من [التاريخ] للسبب [●]. احذفوا هذا الخيار إن لم تنهوا عقداً.

البند (5): المهلة وطريقة التنفيذ

أمنح مهلة تنتهي في [التاريخ]، والتنفيذ يكون بـ [تحويل إلى الحساب ● / التسليم في ● / الإخلاء].

البند (6): الأثر عند عدم الاستجابة

إذا انقضت المهلة من غير تنفيذ، فسألتخذ الإجراءات النظامية، ومنها المطالبة بالتعويض والمصاريف إن كان لها وجه. وموضع الدعوى [صحيفة الدعوى](#).

البند (7): حفظ الحقوق

هذا الإنذار لا يُسقط حقاً، ولا يُعدّ تنازلاً عن ميعاد أو عن شرط أو عن مطالبة لم تُذكر فيه.

البند (8): طريقة التبليغ

(أ) الإمارات: عبر الكاتب العدل.

(ب) البحرين: بإنذار، أو بكتاب مسجل مع علم الوصول، أو بورقة رسمية تقوم مقام الإنذار، أو بوسيلة متفق عليها.

(ج) السعودية: بالوسيلة المتفق عليها، أو بوسيلة التبليغ المقررة نظاماً، ويدخل في ذلك رفع الدعوى.

(د) وسيلة متفق عليها في العقد: [●].

البند (9): التوقيع والمرفقات

المنذر: الاسم [●] · الصفة [●] · التوقيع [●] · التاريخ [●]

المرفقات: كما في الملحق (1).

ملاحظات عن المملكة العربية السعودية

المصطلح هنا إعدار وإخطار. ولا يُسمَّى نظام المعاملات المدنية الإجراء إنذاراً عدلياً. [3][5]

البند	النص
الإعدار	يكون بأي وسيلة متفق عليها أو مقررّة نظاماً للتبليغ، بما في ذلك رفع الدعوى (المادة السابعة والسبعون بعد المائة). [3]
الفسخ	الفسخ لعدم التنفيذ يكون بعد إعدار المخل (المادة السابعة بعد المائة). [3]
الشرط الفاسخ	لا يعفي من الإعدار إلا باتفاق صريح (المادة الثامنة بعد المائة). [3]
الدعوى التجارية	نظام المحاكم التجارية ينظّم الإخطار قبل بعض الدعاوى. ولا تورّد هذه الصفحة رقم المادة. [5]

ملاحظات عن الإمارات العربية المتحدة

الإنذار العديلي يُحرَّر ويُوثَّق ويُبَلِّغ عبر الكاتب العدل. [1][2][4]

البند	النص
المحرر	يشمل التعريف كل إخطار أو إنذار يحرره الكاتب العدل أو يوثقه أو يُبلِّغ لذوي الشأن (المادة 1 من المرسوم بقانون رقم 20 لسنة 2022). [1]
المعاملات التجارية	التبليغ عبر الكاتب العدل أو البريد المسجل أو الوسائل الإلكترونية، بموجب المرسوم بقانون رقم (50) لسنة 2022. ولا يُذكر رقم المادة. [2]
القانون المدني	المرسوم بقانون رقم (25) لسنة 2025 نافذ من 1 يونيو 2026، ويُلغي القانون رقم (5) لسنة 1985 بالمادة (2) من مرسوم الإصدار. ولا تورِد هذه الصفحة مادة إعدار منه. [4]

ملاحظات عن مملكة البحرين

الإعذار في القانون المدني الصادر بالمرسوم بقانون رقم (19) لسنة 2001. [6]

البند	النص
الإعذار	يكون بإنذار المدين، أو بكتاب مسجل مع علم الوصول، أو بورقة رسمية تقوم مقام الإنذار، أو بأي وسيلة أخرى يتفق عليها الطرفان (المادة 221). [6]

قطر والكويت وعمان

- قطر: لم تُراجع قواعد الإعذار في القانون المدني في هذه الصفحة. راجعوا النص مع محامٍ قطري.
- الكويت: لم تُراجع مواد القانون المدني. راجعوها مع محامٍ كويتي.
- عمان: لم يُتحقق من مادة الإعذار في قانون المعاملات المدنية. راجعوها مع محامٍ عُماني.

الملحق (1): المرفقات

أرفقوا سند الحق الذي يسمّيه البند (2)، لا حزمة أوراق بلا وصف.

الرقم	الوصف	النوع
1	[وصف المرفق]	[عقد / فاتورة / سند لأمر / حكم]
2	[●]	[●]
3	[●]	[●]

عن هذا النموذج

هذا نموذج استرشادي وليس استشارة قانونية، ولا ينشئ علاقة محامٍ بموكل. تتغير قواعد المحاكم وإرشادات الجهات التنظيمية والتشريعات؛ يُرجى الرجوع إلى المصادر الرسمية المرفقة ومراجعة العقد من محامٍ مختص في كل دولة معنية. آخر مراجعة: 22 أكتوبر 2026. احرص على مراجعته من محامٍ مرخص في دولتك قبل استخدامه، وحيثما كان النموذج أو المنصة الرسمية إلزامياً فهو المعتمد.

منهجية الإعداد: أُعدّ هذا النموذج استناداً إلى التشريعات والمنصات الحكومية الرسمية المذكورة في قسم المصادر، وروجعت كل معلومة نظامية مقابل النص الرسمي في تاريخ المراجعة. وحيثما وُجد نموذج أو منصة رسمية أشرنا إليها، وينبغي استخدامها. الأنظمة تتغير؛ فتتحقق من المصادر قبل الاستخدام، واعرض النص النهائي على محامٍ مرخص.

نص هذه الصفحة وملفات docx. مرخصة بموجب [ترخيص المشاع الإبداعي نسب المُصنّف 4.0 الدولي \(CC BY 4.0\)](#). ولا يشمل الترخيص اسم قانو وشعارها.

المصدر: نماذج/نموذج-إنذار-عدلي / <https://www.qanu.ai/ar/> · آخر مراجعة: 22 أكتوبر 2026 · ليست استشارة قانونية · CC BY 4.0

المصادر

- [1] تشريعات الإمارات، المرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2022 بشأن تنظيم مهنة الكاتب العدل، المادة (1) التعاريف <https://uaelegislation.gov.ae/en/legislations/1563>
- [2] تشريعات الإمارات، المرسوم بقانون اتحادي رقم (50) لسنة 2022 بإصدار قانون المعاملات التجارية (التبليغ في المسائل التجارية؛ ولا تورد هذه الصفحة رقم المادة) <https://www.uaelegislation.gov.ae/en/legislations/1610>
- [3] هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، نظام المعاملات المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/191) وتاريخ 29/11/1444 هـ <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/655fdb42-8c96-422b-b8c4-b04f0095c94c/1>
- [4] تشريعات الإمارات، مرسوم بقانون اتحادي رقم (25) لسنة 2025 (قانون المعاملات المدنية) <https://uaelegislation.gov.ae/en/legislations/4011>
- [5] هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، نظام المحاكم التجارية <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/38334008-3b70-4c6c-b3af-aba3016a8061/1>
- [6] هيئة التشريع والرأي القانوني، القانون المدني البحريني الصادر بالمرسوم بقانون رقم (19) لسنة 2001 <https://www.lloc.gov.bh/Legislation/HTM/L1901>
- [7] وزارة العدل الإماراتية، نظام الكاتب العدل الإلكتروني <https://www.moj.gov.ae/en/services/esystems/e-notary.aspx>